الطلاق ضرورة انه لا يكون بدون حال من الاحوال فعندها ما هو من احكام
التعريفات الشرعية كالطلاق والعتاق والبيع والنكاح وغيرها مما لا
واصله سواء كان معرفة وجوده باوصافه فاقتصرت معرفته تبوته الى
معرفة ثبوته الى موفة وصفه والوصف ايضا مفتقر الى الاصل فاستوا
وصار تعليق الوصف تعليق الاصل **فصل** في التصريح والكناية
التصريح لا يحتاج الى النية ولا الى ما يقوم مقامها والكناية يحتاج الى
احدهما ولا استبارها لا يثبت بها ما يندرئ بالشبهة فلا يجد بها
بالتعريض لانه نوع من الكناية تحولت انا بنزان اذا قال تعريضا
المخاطب زان **اعلم** ان الواقع بكنايات الطلاق مثل انت بائن وانت
وانت حرام بواين عندنا وعند الشافعي لا يقع الا الطلاق مثل انت بائن
الرجعي لانها كناية عن الطلاق والواقع بصريح الطلاق رجعي فكذا
بالكناية عنه لان الشيء اذا كان كناية يكون الثابت به ما كان عنه وقالوا
يخ قالوا في جواب كنايات الطلاق يطلق مجازا لانها كناية عن البينونة
عن وصلة النكاح لا عن الطلاق كي يصح وجب تلك الاضافة اذا كان
ت على حقيقتها ومنهم من قال في تعليله لان معانيها غير مستترة
لكن الابهام بما يتصل به كالبائن مثلا فانه مبهم في انها بائنة عن
اي شيء عن النكاح او عن غيره فاذا نوى نوعا منها وهو البينونة
عن النكاح تعين وتبين بموجب الكلام ولم يجعل كناية
حقيقة تطلق رجعية لانهم فسروها بما يستتر منه المراد

والمراد بالمستتر هنا الطلاق فيصير كقوله انت طالق زعم انهم انما
ذكروا القول المذكور في جواب ما قيل ان هذه الالفاظ كنايات عندكم والكناية
مع الاستتار انما تقع والمراد المستتر هو الطلاق في هذه الالفاظ فيجب ان
يقع به الرجعي كما في انت طالق ثم يجب بانه ان اريد به عدم استتار
مفهوماتها اللغوية فلا يجدي نفعا وان اريد به عدم استتار معانيها
المرادة فكيف ولا يمكن التوصل اليها الا ببيان من جهة المتكلم والمعتبر في
الكناية استتار المراد مطلقا سواء كان ذلك الاستتار باعتبار المحل
او غيره وبعد التفصيل اتضح وجه الجواب الصواب كما قيل ثم انه قال
وتبعه علماء البيان لا يحتاج في الجواب عنه الى هذا التكلف لانها عندهم
ان يذكر لفظ ويقصد بمعناه معنى ثان ملزوم له فيراد باللازم معناه
ثم ينتقل منه بنية الى الطلاق فيطلق على صفة البينونة الا انه اذا اريد به
الطلاق الآتي اعتدى فانه يقع به الرجعي لانه يحتمل ما يعد من الاو
الاقراء بعد الاقراء كما ذا نواه اقتضى الطلاق اذا كان بعد الدخول
وان كان قبله يثبت بطريق اطلاق اسم السبب على السبب وكذا
المستبرئ رحمك بعين هذا الدليل فيحتمل انه اراد بها استبراء الرحم من
المتزوج زوجا آخر فكذا نواه اقتضى الطلاق كما مر وكذا انت واحدة
لانه يحتمل الطلاق فاذا نوى يقع واحدة رجعية ولا تبين لعدم دلالته
على البينونة ولم يجب فيه ايضا لانه يرد على قوله يثبت بطريق اطلاق
اسم السبب على السبب انما يطلق على السبب اذا كان

Copyright © King Saud University